المقاربة التنموية و إنعكاساتها على مسار الدمقرطة في الجزائر

الدكتور: خالد توازي

أستاذ محاضر قسم "ب" بكلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

Résumé :

On constate de plus en plus dans le monde une mutation accélérer vers la démocratie, ce phénomène est dû essentiellement a une volonté interne du régime en place d'une part , ou sous l'impulsion des forces économiques et sociales d'une autre part ; ces forces qui sont le fruit d'un développement économique et sociale aspire a la démocratie comme système politique capable de leur fournir une liberté , cette aspiration à la démocratie reflète une corrélation entre développement et démocratie, théorie développé par l'approche de modernisation ; le cas Algérien illustre bien la relation entre démocratie et développement économique mais d'une manière spécifique qui tend parfois à bloquer le processus de consolidation.

Mot clé M : Démocratie ; consolidation démocratique, développement et démocratie en Algérie

ملخص :

تعيش أغلبية المجتمعات المتخلفة تحولا نحو الديمقراطية بصورة نمطية تتم أحيانا بفعل التحول الذاتي أو تحت تأثير قوى داخلية يفرضها التحول في البنى الاقتصادية والاجتماعية، يفترض هذا أنَّ هناك علاقة طردية بين التنمية و الدمقرطة ، وذلك من خلال إسهام العملية التنموية في خلق جو مناسب لانتشار القيم الديمقراطية وترسيخها، عاشت الجزائر منذ استقلالها سيرورة تنموية هادفة الى تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمواطن ، واقترن المشروع التنموي في الجزائر بالتوجه العام للدولة وكان لذلك انعكاسات على سيرورة الدمقرطة في الجزائر و على معضلة الترسيخ الديمقراطي.

الكلمات المفتاحية : الديمقراطية ، الترسيخ الديمقراطي ، التنمية و الديمقراطية في الجزائر

مقدمة :

أضحت الديمقراطية اليوم الأنموذج السياسي المهيمن في العالم حيث تسجل الدراسات الكمية التي تصدرها مراكز البحث حول الديمقراطية في العالم تزايد في تبني القيم الديمقراطية بـ العديد من البلدان التي كان يسودها الاستبداد أو التسلطية ،هذا التغير في الحقيقة يحيلنا إلى مفارقة حقيقية تطرح نفسها بإلحاح في الدراسات الأكاديمية بين من يعتبرون هذا التحول نتيجة لعملية تطورية تحديثية نابعة من مكونات المجتمع وهادفة الى إرساء ديمقراطية حقيقية ، وبين من يعتبرون التحول عملية يراد من خلالها اكتساب شرعية ومصداقية تضمن بقاء النخب القديمة في السلطة أو على الأقل تضمن لها الامتيازات التي كان يوفرها لها النظام التسلطي ،وبصرف النظر عن الدوافع الضاهرة أو الباطنة لعملية التحول يلاحظ عن سيرورة الدمقرطة أنها تستجيب لمنطق التراجع أو الانتكاسة بعد مأسسة سريعة للممارسة الديمقراطية، هذه الانتكاسة يُعبر عنها بأزمات سياسية قد تعيد النظر في المكاسب الديمقراطية كنتيجة لعدم تَرسُخ القيم الديمقراطية بشكل بارز بسبب طرق إدراج الديمقراطية كخيار سياسي دون الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات السوسيواقتصادية، في هذا السياق عرفت أغلبية المجتمعات المتحولة نحو الديمقراطية إقرارا للديمقراطية الإجرائية مرفوقة بإصلاحات اقتصادية ذات طابع ليبرالي أو العكس أي لبرلة اقتصادية تمهيدا لتكريس الديمقراطية كنظام سياسي للحكم، هذه الآليات يراد منها تدعيم الديمقراطية الناشئة ومرافقتها بمجموعة من القيم المساهمة في تنمية السلوك الديمقراطي ؛عاشت الجزائر تجربة التحول السياسي والاقتصادي في نهاية ثمانينيات القرن الماضي مزاوجةً بين الآليات الإجرائية والمؤسساتية و الأليات الاقتصادية والتنموية بهدف تثبيت الديمقراطية كنظام سياسي يحتكم إليه الجميع وخلق هذا الوضع انتكاسات متكررة في عملية التحول الديمقراطي حالت دون بلوغ الترسيخ الديمقراطي؛ وعليه كيف ساهمت و تساهم التنمية الاقتصادية في دينامية المسار الديمقراطي؟

- **علاقة التنمية بالديمقراطية**

تشير أدبيات التحول والانتقال الديمقراطي إلى وجود علاقة ثابتة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية تتدعم هذه العلاقة بواقع تاريخي يتجلى في التجارب السياسية لبعض الدول والمجتمعات؛ فافي رأي المقاربة التحديثية التي يقودها **سيمور مارتن ليبست Lipset S.M** توجد حظوظ كبيرة لارتفاع و استمرار الديمقراطية و ترسخها في الدول التي تتمتع بمستوى معين من التنمية الاقتصادية حيث تساهم التنمية الاقتصادية في القضاء على الهيمنة الطبقية بخلق طبقة وسطى كبيرة مشاركة في الحياة السياسية، في ذات السياق تقريبا يرى **أدم بريزوسكي** أنَّ التنمية الاقتصادية تعتبر شرطا أساسيا لديمقراطية مستدامة [(i)] ويفهم من هذه الدراسات أنَّ العلاقة سببية أي كلما كان مستوى التنمية مرتفع كلما كانت الديمقراطية قابلة للاستقرار والاستمرار ، تؤكد هذه العلاقة أيضا الدراسة التي يقدمها **باريجنتون مور Moore Barrington** بعنوان الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديموقراطية[(ii)] والذي يشير فيه إلى العلاقات الاقتصادية التي ظهرت في أوروبا القرن التاسع عشر ودورها في بعث الديمقراطية من خلال التحالفات التي عقدتها القوى الاجتماعية مع الدولة القائمة أو ضدها ضاربا المثل بتحالف البورجوازية التجارية الصاعدة في إنجلترا مع الأرستقراطية الزراعية الريفية، و تبنيهم للقيم الديمقراطية خدمة لمصالحهم الاقتصادية، و تتأكد هذه العلاقة أيضا في طرح المدخل الانتقالي الذي يشير فيه **روبرت دال Robert Dahl** [(iii)] إلى وجود ثلاثة سبل تؤدي إلى الديمقراطية **السبيل الأول** يبدأ باللبرلة متبوع بالمشاركة ،و **السبيل الثاني** يبدأ بالمشاركة ثم اللبرلة **ونهج ثالث** يكون بالثورة أين مراحل اللبرلة والمشاركة تأتي تدريجيا ، ولاحظ دال أن **الطريق الأول** هو الأكثر انتشارا والأقل خطورة والأكثر دواما بين

المسارات الثلاث، في نفس السياق تقريبا يعطي **فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama** [iv] دورا أساسيا للمتغير الاقتصادي في صناعة الديمقراطية مستندا على التجارب التاريخية في أوروبا أين ظهرت الديمقراطية كنتيجة للنمو الاقتصادي الذي تولدت عنه تعبئة إجتماعية مطالبة بنصيب أكبر من الديمقراطية ، مضيفا بأن استقرار واستمرار النظام الديمقراطي لا يكون إلا إذا خلق قنوات ممأسسة لمشاركة هذه الفئات المعبئة حديثا ؛ إنَّ الحديث عن العلاقة بين التنمية والديمقراطية لا يعني في أي حال من الأحوال وجود صورة نمطية ثابتة تقول وجود تنمية اقتصادية يساوي نظام ديمقراطي فذلك يتنافى مع ما تعرفه بعض المجتمعات أين درجات التنمية مرتفعة لكنها تعيش تسلطية ظاهرة أو مخفية، لكن وجود تنمية اقتصادية يساهم بشكل من الأشكال في تهيئة مناخ مناسب لانتشار وتطور واستمرار الديمقراطية مقارنة مع بلدان لا تتوفر على تنمية اقتصادية[v] فالتنمية الاقتصادية تسمح بحدوث نقلة في الحياة الاجتماعية من خلال إسهامها في إرتفاع معدلات التمدن، القراءة و الكتابة و التعليم، و كل هذه العوامل تساهم بدورها في ارتفاع مستوى الوعي السياسي و تنتج لنا الثقافة المُشاركة أين يكون المواطن فعال لشعوره بالقدرة على التأثير في السلطة من خلال الانتماء الى أحزاب سياسية أو بواسطة الانتخابات الدورية.

❖ الجزائر و الديمقراطية:

الجزائر و الديمقراطية عنوان واسع قد يحيلنا الى الحديث عن مسار الدمقرطة في الجزائر وهذه ليست الغاية التي نسعى اليها في كتابة هذه الأسطر ، فنحن لا نسعى الى إقامة العلاقة بين الجزائر والديمقراطية لأن هذا الأمر معطى حقيقي وملموس بصرف النظر عن النقائص الذي قد تشوب الأنموذج الديمقراطي الجزائري، فالتجربة الديمقراطية في الجزائر والتي انطلقت تاريخيا في خريف 1988 مليئة بالدروس رغم أنها لا تزال فتية اذا قارناها بتجارب أخرى لكن موضوعنا هو البحث عن الدور الذي لعبته المشاريع التنموية بـ الجزائر في تحريك أو كبح عملية التحول الديمقراطي و عملية الترسيخ ؛ إنَّ الحديث عن التنمية الاقتصادية كمفتاح من مفاتيح التحول الديمقراطي يطرح إشكال حقيقي بالنسبة للأنظمة ذات البنية الاقتصادية الريعية أين يستخدم النظام، الاقتصاد التوزيعي كوسيلة للتنمية، و وسيلة للبقاء والاستمرار[vi]،هذا الإشكال يتجلى في غياب الفعالية الاقتصادية و مبدأ الربحية، ومقتضيات التنافسية الاقتصادية، و له انعكاسات على سلوك الأفراد.

1-الإستقلال و الخيارات التنموية:

خلف خروج المستعمر من الجزائر وضعا سياسيا معقد في ظل الصراع على السلطة بين مختلف مكونات الحركة الوطنية وجيش التحرير، كما خلف وضعا اقتصاديا منهار كنتيجة لانعكاسات حرب التحرير على الحالة الاقتصادية في الجزائر ،هذا الوضع سيجعل المشروع التنموي في الجزائر رهين متغيرات عديدة وسيدفع الدولة الجزائرية الحديثة العهد بالاستقلال إلى تبني السياسة التدخلية المركزية لإحداث التنمية إستنادا على المقاربة الكينزية أين تكون الدولة ومؤسساتها العمومية وعاء يحتوي كل الطبقة الشغيلة و تكون الدولة الفاعل الرئيسي في الحياة الاقتصادية والسياسية، هذه الازدواجية الوظيفية ساهمت بشكل من الأشكال حسب الباحثة الاجتماعية **مغنية الأزرق** في خلق طبقات إجتماعية جديدة ،وأعطت للدولة الموارد التي تساعدها على تقديم خدمات إجتماعية تمنع وتكبح النزاعات الطبقية.[vii]

لقد راهن النظام الجزائري على تبني أنموذج تنموي ذو بعد إجتماعي تكون فيه الدولة الممول الرئيسي للحياة الاقتصادية، لكن ما نقف عليه هو إستيراد نماذج و محاولة تطبيقها بشكل سريع، و هذا في الحقيقة رهان أغلبية الدول الوطنية الناشئة [viii]، فرهانات الدولة الناشئة كثيرة ، وعلى المستوى السوسيواقتصادي تنحصر في إمتصاص البطالة بخلق مناصب شغل قد

تفوق الطاقة الاستيعابية للمؤسسات الاقتصادية ، و هذا ما حدث بالجزائر.

تبنت الحكومة الجزائرية غداة الاستقلال الخيار التنموي المبني على القطاع الفلاحي كخيار نابع من الموروث التاريخي والمجتمعي وكان الهدف العام ينحصر في بعث مؤسسات صغيرة و متوسطة تعمل على تلبية الاستهلاك المحلي ، وعلى الرغم من النية المعلنة في دفع الاقتصاد الوطني إلا أنَّ الوضع الاقتصادي كان يعيش حالة من الركود ، كنتيجة لعدم استقرار الأوضاع السياسية من جهة، و كنتيجة لعدم تبني سياسة واضحة في المجال الاقتصادي من جهة أخرى، و انتظر الجزائريون نهاية ستينيات القرن الماضي لتظهر معالم سياسة اقتصادية تنموية واضحة تجلت في مشروع الثورة الزراعية ثم أنموذج الصناعات المصنعة، وتدعم هذا التوجه بالقرارات السياسية التي اتخذتها الدولة بداية من تأميم المؤسسات و المحروقات إلى تأميم الاراضي الزراعية لتصبح الدولة الفاعل المهيمن في الحياة الاقتصادية.

لقد جاءت السياسات الاقتصادية المنتهجة بالجزائر في شكل مخططات طموحة تهدف الى دفع الاستثمار الصناعي، و أُرفقت تلك السياسات بمنظومة مصرفية هدفها الأساسي التمويل القطاعي ،و كان يفترض في هذه البنوك أن تلعب دور الوساطة المخولة للمؤسسة المالية في العملية التنموية ، لكن الواقع الاقتصادي و المالي الذي فرض نفسه بعد تأميم المحروقات جعل من هذه البنوك شبابيك لتمويل مشاريع الصناعات المصنعة و الزراعة و غيرها، وأدوات لـ رسم السياسة العامة و السياسة الاقتصادية بشكل خاص، و رغم المجهودات المبذولة و الأموال التي صرفت من أجل بعث الصناعة إلا أنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب، و ظل عملها و تمويلها مرهون بالسوق الخارجية و تقلبات أسعار النفط.

يعتبر تأميم المحروقات في الجزائر نقطة فاصلة في العملية التنموية بالجزائر حيث أصبح البترول الممول الرئيسي للاقتصاد الوطني والمحرك الاقتصادي لكل المشاريع التنموية ، وعرفت أسعار البترول بداية من عام 1973 ارتفاع محسوس واستمر ارتفاعها التدريجي على وقع النزاعات الدولية الناشئة في الأقاليم المنتجة للنفط وازدياد الطلب على الموارد النفطية في أغلبية الدول المتقدمة و النامية إلى غاية بداية الثمانينات أين شهد العالم ركودا اقتصاديا ظهرت معالمه الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية، و ساهم هذا الركود مع الزيادة في العرض النفطي في التراجع التدريجي للأسعار إلى غاية الانهيار الكبير سنة1986[ix]، و الذي ستكون له تبعات كبيرة على اقتصاد الدول الريعية مثل الجزائر.

لقد كشفت الأزمة البترولية لعام 1986 عن هوة حقيقية في المشروع التنموي الجزائري الذي إلتهم أغلفة مالية كبيرة دون تحقيق نتائج ملموسة على المستوى الاقتصاد التنموي - **1313 مليار من 1967 الى غاية 1989** - ،و حتى المؤسسات التي كان يفترض فيها التحضير لما بعد البترول أصبحت عبء أخر على الدولة في ظل التراجع الكبير في أسعار النفط وتزايد حجم الاستدانة الخارجية وفشل الإصلاح الهيكلي للمؤسسات[x]،لقد أفرزت الصدمة البترولية المضادة فجوة في ميزانية الدولة جعلتها تتبنى سياسة تقشفية ،ثم أُرغمت على الاستدانة* ليس بغرض التنمية ولكن من أجل تغطية النفقات، في هذا السياق تشير الأرقام إلى إرتفاع حجم المديونية من 2.7 مليار دولار سنة 1972 الى 23.4 مليار دولار سنة1979 [xi].

2-نتائج التنمية السريعة لما بعد الاستقلال:

ترى بعض الدراسات الاقتصادية أنَّ الدولة القوية التدخلية لا تضمن التنمية الاقتصادية بل قد تكون حاجز في وجهها لأنَّ تحقيق التنمية الاقتصادية يكون بـ تفعيل السوق التي تستند على المنطق الاقتصادي الخالق للقيمة المضافة، [xii]عاشت الجزائر هذا الواقع فالتوجه الاقتصادي العام كان مرهون بالإرادة السياسية الهادفة إلى تحقيق عدالة إجتماعية على

حساب الصرامة الاقتصادية و التنافسية الاقتصادية الأمر الذي أفرز إختلالات في مسارات النمو ، و التنمية الشاملة رغم ذلك لا يمكن حجب التحولات التي ساهم فيها المشروع التنموي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1962 إلى غاية 1989 وانعكاسها على سيرورة الدمقرطة، والتي يمكن أن نوجزها في ما يلي:

أ. التغيير في البنية الاجتماعية :

ساهمت التنمية السريعة التي تبنتها الدولة مطلع ستينات وسبعينيات القرن الماضي في نقل و إنتقال العديد من السكان من الريف نحو المدن الكبرى بغرض العمل في المصانع المشيدة بالمناطق الساحلية ، وساهم هذا الوضع أيضا في انتقال اليد العاملة من القطاع الفلاحي إلى القطاع الصناعي و قطاع الخدمات، هذه الحركية ساهمت عمليا في تغيير التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري من مجتمع أغلبيته فلاحي ريفي إلى مجتمع حضري أو نصف حضري، حيث قدرت الهجرة نحو المدن الكبرى بحوالي 10000 فرد سنويا[xiii] ،و رافق هذا التمدن أيضا آفات عديدة من بينها بيوت الصفيح المتاخمة للمناطق الحضرية، تحت دفع مجموعة من العوامل سيما التنمية الغير متكافئة بين المدينة و الريف وكذلك النمو الديمغرافي السريع و الثابت ،حيث ارتفع عدد الجزائريين من حوالي 10 ملايين نسمة سنة 1962 إلى حوالي 24 مليون نسمة سنة 1988[xiv]، وبهذا يكون النمو الديمغرافي قد ساهم في خلق قوى عاملة شابة تتجاوز 70٪ من إجمالي السكان، في نفس الوقت ستكون هذه القوى الشابة الوقود الذي ألهب الحياة السياسية نهاية الثمانينات و خلال مرحلة التسعينات.

ب. التغيير في ميدان التعليم :

لقد ساهم المشروع التنموي ذو البعد الاجتماعي في الجزائر على مدى أكثر من عقدين من الزمن في انتشار التعليم وتعميمه وتراجع في مستويات الأمية ما يقارب 60 بالمئة مع بداية الثمانينيات، فمجانية التعليم أعطت دفعا لمواصلة التعليم لدى كل الفئات المكونة للمجتمع و من الجنسين حيث بلغ عدد الطلبة الجامعيين سنة 1992 ما يقارب 300000 طالب جامعي ، و من حيث التأطير الاكاديمي فلقد بلغ عدد الأساتذة الجزائريين 14267 أستاذ جامعي سنة 1991 مقارنة مع 95 أستاذ جزائري سنة 1962.[xv]

ج. على المستوى الاقتصادي :

اختار صانعو القرار في الجزائر خيار الصناعات المصنعة كبديل من بين البدائل المطروحة لتنمية الاقتصادي الوطني ، هذا الخيار في الحقيقة كان يستند على عوائد النفط لدفع هذه المؤسسات الكبرى ، هذا الأنموذج عمليا كلف الخزينة أموال كبيرة ولم يحدث التنمية المرجوة فأنموذج الصناعات الثقيلة يحتاج إلى تمويل مستمر من طرف الخزينة ، ووقت طويل حتى يصبح فعال، وبنظرة واقعية واقتصادية نستطيع القول أن هذا الخيار كان فاشل في النهاية، و ساهم في دخول الجزائر في أزمة ذات أبعاد سوسيو اقتصادية، فبسبب تراجع الاستثمار مع بداية الثمانينات و غياب مؤسسات بديلة عن الصناعة تساهم في تلبية حاجيات الاستهلاك المحلي و تقليص فاتورة الاستيراد ، ظهرت في الجزائر أعراض اقتصاد هش متمثلة في ندرة بعض الموارد الضرورية، وتراجع الدولة عن العديد من المشاريع و تبني سياسة تقشفية ، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة في أوساط الشباب حاملي الشهادات، إذ بلغت نسبة البطالة 21،4٪ سنة 1987، مقارنة مع 12٪ في الفترة الممتدة (1979 -1984)[xvi]، أضف الى ذلك ظهور سوق موازية للسوق الرسمي واقتصاد موازي غير منظم بالقانون لكنه في نفس الوقت يقدم خدمات للدولة والمواطن من خلاله قدرته على استيعاب البطالة، و توفير بعض المنتوجات التي لا توفرها الشركات العمومية.

3-المشروع التنموي وعلاقته بديمقراطية أكتوبر 1988

إنَّ مؤشرات النمو التي خلقتها مشاريع التنمية في الجزائر بعد أكثر من 25 سنة من الاستقلال كان يفترض فيها أن تكون عوامل مساهمة في عملية التنمية الشاملة لكن بنية الاقتصاد الجزائري المعتمد بشكل شبه كلي على الريع البترولي رهن إمكانية التنمية و النمو و التطور المفترض تحقيقه، فالمشاريع التنموية إلتهمت أغلفة مالية ضخمة دون نتائج ملموسة ميدانيا، هذا الوضع الهش اقتصاديا وضع النظام في صيف وخريف 1988 في مأزق سوسيو سياسي "انتهى" بأحداث أكتوبر 1988 ، وفتح صفحة جديدة في تاريخ الجزائر المستقلة.

أ. **العلاقة بين تراجع الموارد المالية والحركات الاحتجاجية:**

ترى بعض الدراسات أن السيطرة على إنتاج وتوزيع الموارد يسمح للدولة بأن تكون بعيدة عن المُساءلة[xvii] و بالتالي تقطع الطريق أمام المعارضة التي تطالب بالإصلاح الديمقراطي ، عاشت الجزائر على مثل هكذا وضع باعتمادها على الاقتصاد التوزيعي و الإصلاح الذاتي، و تمكنت بفضل ذلك من السيطرة على الحياة السياسية وتوجيهها خدمة لمصالحها من خلال اللعب على تقزيم أثار الاحتجاجات التي ظهرت هنا و هناك ، تجلت ظاهرة الاحتجاجات مطلع الثمانينات في عدة مظاهرات شعبية على غرار الحركة البربرية التي نظمت مظاهرات تنادي بترسيخ الثقافة الأمازيغية والديمقراطية بعد ما سمي بأحداث الربيع الأمازيغي سنة1980[xviii]، و الحركة الاسلامية التي تحت دفع عوامل خارجية أصبحت تطرح نفسها كبديل عن السلطة و دخلت في صراعات مع المكونات العضوية للسلطة، و التيارات العلمانية الناشئة على حد السواء، وكل هذا كان يعبر في الحقيقة عن **أزمة هوية** ؛ هذا الحراك الاجتماعي في الواقع كان يتماشى مع التحولات الداخلية والخارجية و أفرز عمليا في الواقع السياسي لتلك الفترة شبه عجز دولاتي تسبب في بروز أيضا **أزمة مشروعية** وجدت منابعها في المناخ العام الذي كانت تعيشه البلاد وفي الأخبار المروجة حول التنازلات المقدمة من طرف الدولة لبعض الاقتصاديين الخواص الذين احتكروا التجارة الخارجية، وساهموا بشكل مباشر في خلق شبكة غير رسمية للتبادلات التجارية و وضعوا النظام الشعبوي في مأزق ، كما أنها وليدة واقع اتصالي غائب تغذيه الإشاعات المنتشرة في تلك الفترة حول الاختلاسات التي طالت الخزينة العمومية و تورط أبناء مسؤولين[xix]، هذا الواقع في الحقيقة يعبر عن أزمات كان يعيشها النظام منذ تولي الرئيس الشاذلي بن جديد الحكم و حرب الزمر التي عرفتها تلك الفترة حول الإرث البومديني و من هو أحق بأخذ السلطة ، كما أنه يعبر بصفة مباشرة أو غير مباشرة عن انتصار ظرفي لإحدى الزمر المكونة للسلطة[xx] و التي استفادت من الأزمة الاقتصادية الراهنة لإيجاد مخرج سياسي للواقع الجزائري الذي كانت تتصارع فيه قوى اجتماعية صاعدة فرضها التغير الاجتماعي والانفتاح النسبي الذي عرفته مرحلة حكم الشاذلي، وأصبحت تنادي بالإصلاح والانفتاح والتمثيل السياسي، تحت تأثير التحولات التي عرفتها البيئة الدولية و النشاط السياسي لبعض المؤسسات الدولية الحكومية و غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان.

ب. إعادة إنتاج النظام بالديمقراطية :

إنَّ العملية التحولية التي تربط التنمية بالديمقراطية من خلال تدخل الدولة في العملية التنموية لم تخلق في الواقع عملية انتقال ديمقراطي بإيعاز من طبقة من طبقات المجتمع، لكنها بالمقابل ساهمت في تكوين بيئة مناسبة لعملية التحول حتى و إن كانت تنبني على مجموعة من التناقضات المتولدة عن التنشئة الاجتماعية و السياسية و الموروث التاريخي والثقافي، وربما حتى عن سياسة الإقصاء التي مارستها الأجهزة الرسمية للدولة إزاء بعض الشباب، فهي في تلك المرحلة تؤسس لواقع سياسي جديد يدعوا لحقوق سياسية واجتماعية أكبر، تتماشى مع التحولات التي كان يعيشها المجتمع ضمن الراهن الدولي لتلك المرحلة، هذا الانتقال كانت تقوده قوى إجتماعية سياسية جديدة تقبل بأن

يكون النظام السياسي الأبوي راعيا لعملية التحول السياسي، و هذا ما جرى بالفعل، فأحداث أكتوبر 1988 لم تكن ذات بعد سياسي و لكنها كانت ذات بعد إجتماعي-إقتصادي ثقافي، وهي في الواقع تعبر عن عجز الدولة الراعية على توفير ضروريات مجتمع استهلاكي ، واكثر من هذا كانت أحداث أكتوبر 1988 منفذ أو مخرج نجدة بالنسبة لنظام كان يعيش أخر أيامه سياسيا واقتصاديا ، و عليه سمحت أحداث أكتوبر1988 بإعادة إنتاج نظام يتأسس على الديمقراطية و التعددية و اقتصاد السوق وحرية الصحافة، ذلك أنَّ النظام السياسي أو على الأقل الزمرة المالكة للسلطة في تلك المرحلة كانت تملك الآليات القانونية اللازمة للسيطرة على الحياة السياسية.

إنَّ اختزال المشهد السياسي لأكتوبر 1988 وما رافقه من تحولات في هذه الصورة قد يقزم سيرورة الديمقراطية الناشئة في الجزائر و عملية التحول السياسي لكنه جزء من الحقيقة المتداولة في الكثير من الكتابات الأكاديمية[xxi]، رغم أنَّ الفترة الممتدة من أكتوبر 1988 الى غاية ديسمبر 1991 تعبر عن واقع ديمقراطي فعلي رغم النقائص التي عرفتها تلك التجربة، و يفند ذلك الخيارات الاقتصادية التي تبنتها الدولة في تلك الفترة و التي لم تكن جريئة بل أنها توحي بأن النظام يتعامل مع الأزمة الاقتصادية على أنها ظرفية و محدودة في الزمن و دليل ذلك أنَّ النظام فاوض المؤسسات المالية والنقدية الدولية بمنطق السيادة، و سعى بكل الطرق الى الإبقاء على سياسة الدعم الاجتماعي حفاظا على مكانته السياسية في أعين العامة، ويتجلى ذلك أكثر عندما ننظر إلى الدور الرقابي الذي تمارسه الدولة بصفتها سلطة عمومية عندما يتعلق الأمر بالتعيين في المناصب العليا الخاصة بتسيير المؤسسات التي أُرغمت الدولة على بيع رأسمالها جزئيا أو كليا لصالح العمال أو لصالح القطاع الخاص.

أما سياسيا فإنَّ العملية التحولية طالت الدستور الذي طرح مصطلحات جديدة في الحياة السياسية كالتعددية السياسية والنقابية و الإعلامية، والانتخابات التعددية و شهدت الجزائر خلال فترة بداية التسعينات حراك سياسي ونشاط سياسي جذير بالديمقراطيات المترسخة رغم التجاوزات التي كانت تحدث هنا وهناك بفعل الحضور القوي لممارسات الماضي :فإذا نظرنا للدستور وجدنا أنَّ البنية الدستورية الجديدة تحمل كل ما تحمله الدساتير الديمقراطية من آليات فهي تعبر عن نقلة نوعية سيما فيما يتعلق بمسؤولية رئيس الحكومة أمام المجلس الشعبي الوطني و هذا يعني أنَّ رئيس الحكومة صاحب كيان سياسي مستقل عن رئيس الجمهورية نظريا على الأقل، في ذات الوقت يعزز هذا الأمر مكانة النائب من خلال الدور الرقابي الممنوح له دستوريا[xxii]، واذا نظرنا للحياة الحزبية وجدنها متنوعة تنوع المجتمع الجزائري، و اذا نظرنا لمختلف الاستحقاقات الانتخابية التي شهدتها المرحلة وجدنا فيها مشاركة و منافسة سياسية بين أحزاب سياسية جديدة ضمن نظام انتخابي يتماشى مع المنطق الديمقراطي رغم النقائص التي تشوب هذه الديمقراطية الناشئة بسبب الحضور القوي لرواسب الماضي سواء ما تعلق بالممارسة الانتخابية أو في التوجه الرامي الى إحكام السيطرة بواسطة الإدارة و القانون.

4- الأزمة السياسية و الاقتصادية و انعكاساتها على مسار الدمقرطة

عاشت الجزائر تحولا سياسيا أفضى إلى إدراج فواعل جديدة في الحياة السياسية فواعل عديدة هي في الحقيقة نتاج للسياسات الاقتصادية المطبقة في الجزائر منذ الاستقلال كما رأينا في أعلى هذا المقال، كما أنها وليدة متغيرات دولية ورهانات جديدة تطرح نفسها في الوضع المرافق لتلك المرحلة سيما ضرورة إدراج هذه الفئات المكونة للمجتمع في سيرورة التحول السياسي والديمقراطي ومحاولة هيكلتها بالقوانين.

أ. عن التعددية السياسية في الجزائر

كانت أحداث5 أكتوبر 1988 بداية التحول السياسي في الجزائر فبعد المظاهرات التي شهدتها العاصمة والمدن

الكبرى بالجزائر توجه رئيس الجمهورية بخطاب يوم10أكتوبر معبرا عن اسفه حول الانزلاقات التي رافقت تلك الاحداث واعدا بضرورة الإصلاح السياسي والاقتصادي من خلال إشراك الشعب الجزائري في هذه العملية ، ثم أُرفق هذا الخطاب بمجموعة من الخطوات كان أهمها إبعاد شخصيات نافذة في حزب جبهة التحرير الوطني عن مراكز صناعة القرار ،ثم فتح النقاش حول مشروع الإصلاح السياسي، الذي انتهى بإقرار التعددية السياسية من خلال المادة 40 من دستور 1989 ؛ إنَّ ميلاد التعددية في الجزائر سيفتح الباب لإشراك فئات اجتماعية متعددة التوجهات ممثلة في نخب تجد منابعها في النضال السياسي للطبقات الناشئة بفعل التطور التاريخي والسياسي للدولة الجزائرية من جهة وفئات نشأت بفضل الدور التنموي الرعائي الذي كانت تمارسه السلطة و الذي ساهم في كبح النزاعات الاجتماعية و الاحتجاجات من جهة أخرى ، إذن نحن أمام معطى جديد أقره دستور 1989 يعبر عن واقع سياسي مبني على التنافس بين الأحزاب السياسية وضمن القواعد الديمقراطية التي نص عليها الدستور وقانون الجمعيات ذات الطابع السياسي و قانون الانتخابات، الجذير بالذكر أنَّ التعددية السياسية في الجزائر أدت الى الهيمنة التدريجية للجبهة الاسلامية للإنقاذ، وهو حزب ذو توجه إسلامي يجد جذوره في النشاط المزدوج* للحركة الاسلامية في الجزائر منذ الاستقلال ،هذه الهيمنة نابعة من أمرين أساسيان الأول يتعلق بتآكل مشروعية النظام السياسي و الثاني يتعلق بالخطاب السياسي المروج و الذي يمزج بين الشعبوية و الدين ، هذا الخطاب سيكون له دور أساسي في تجميع شرائح اجتماعية متعددة المشارب، وسيلعب هذا الخطاب على العاطفة الدينية و أحيانا حتى الخرافة لخلق نوع من القداسة المرافقة لتجمعات الحزب ،و بأنه المنقذ الذي إختاره الله، يتجلى ذلك بوضوح في تسمية الحزب ذاتها التي تحمل كلمة إنقاذ ، و لسان حاله و هي جريدة المنقذ، و هي كلمات تحمل أكثر من دلالة و ذات بعدين واحد دنيوي يتعلق بإنقاذ الشعب الجزائري من جحيم السلطة الحاكمة و الثاني ذو بعد عقائدي أو ديني عندما تتعلق بإنقاذ المجتمع من جحيم جهنم بواسطة الدعوة الدينية، و هذا ما سيعطي الحزب شعبية كبيرة في أوساط الجماهير، هذه الشعبية ستتجلى بوضوح في أول الاستحقاقات الانتخابية التعددية بالجزائر في جوان 1990 والتي فاز فيها الحزب الإسلامي بأغلبية البلديات والمجالس الولائية؛ عبرت هذه الانتخابات عن الامتداد الوطني لهذا الحزب الإسلامي وقدرته على التعبئة ، بل وفي نظر الأحزاب الأخرى أحد مهددات المشروع الديمقراطي في الجزائر، ذلك إنَّ الحزب الإسلامي تبنى طريقة انتقائية فيما يتعلق بقواعد اللعبة الديمقراطية ، فهو يستعمل الانتخابات والتعددية للوصول الى السلطة وعندما حقق ذلك بالانتخابات المحلية وظف الدين لتسيير أغراضها[xxiii] فكان الصدام مع القوانين والإدارة والتعددية السياسية والثقافية ،و أكثر من ذلك يمكن القول إنَّ الحزب الإسلامي وبالنظر إلى الفوز الساحق الذي حققه والشعبية المتنامية في أوساط الجماهير قد أصيب بمركب الغرور و اعتقد لفترة انه يستطيع الإطاحة بالنظام عن طريق استعراض العضلات بالاعتماد أساسا على الخطاب التهديدي و بالدخول في إضراب بسبب النظام الانتخابي المعتمد و تقسيم الدوائر الانتخابية، والذي حسب تصريحات قادة الجبهة الاسلامية للإنقاذ أُحيك على المقاس لصالح جبهة التحرير سيما فيما يتعلق بالتمثيل في المناطق النائية على حساب المدن الكبرى.

ب. صراع النفوذ و الانزلاق نحو العنف المسلح

كما أشرنا الى ذلك في أعلى هذه الأسطر ظهرت بوادر الأزمة بعد فوز الجبهة الاسلامية للإنقاذ بالانتخابات المحلية حيث شعرت السلطة بالخطر وبدأت تتحرك موظفة في ذلك خبرتها وأجهزتها المختلفة من اجل السيطرة على الحياة السياسية والحيلولة دون فقدانها للسلطة أمام المعارضة الاسلامية من جهة والمعارضة المسماة اعتباطيا ديمقراطية ، واعتمدت في ذلك على

تعديل قانون الانتخابات و تقسيم الدوائر الانتخابية بما يخدم مصالحها في الاستحقاقات القادمة سيما الانتخابات التشريعية المزمع أجرائها في 27جوان 1991 و هذا ما نددت به مختلف التشكيلات السياسية بما فيها الجبهة الاسلامية للإنقاذ التي دعت الى إضراب مفتوح للتنديد بإستعمال السلطة للقانون بـ نية المفاضلة بين حزب السلطة و الأحزاب الأخرى[xxiv]، كان تاريخ 25 ماي 1991 بداية الإضراب المفتوح الذي أعلنته الجبهة الاسلامية للإنقاذ في حين كان تاريخ 5 جوان 1991 تاريخ بداية المواجهات بين قوات مكافحة الشغب و مناضلي الجبهة الاسلامية للإنقاذ والتي راح ضحيتها ما يقارب 13 شخص و 60 جريح كما تخلل هذه الفترة مفاوضات بين الحكومة والحزب الإسلامي، وشهدت المرحلة أيضا انزلاقات لفضية خطيرة تمس بالأمن العام من طرف قيادة جبهة الإنقاذ.

بعد هذه الأحداث اعلن رئيس الجمهورية حالة الحصار وتأجيل الاستحقاق الانتخابي إلى وقت لاحق ، وبتاريخ 15 جوان 1991 أقيل رئيس الحكومة مولود حمروش و عوضه أحمد غزالي على رأس هذه الحكومة[xxv]والتي دخلت في مفاوضات مع الحزب الإسلامي لإيقاف الإضراب، وهذا ما حصل فعلا بتاريخ 6 جوان 1991 ، لكن سرعان ما عاد الطرفان الى المواجهة بعد أن قررت الحكومة إحكام قبضتها على البلديات بإخضاعها للقانون، فكان الرد من طرف قياد الحزب الإسلامي بألفاظ تدعوا لإسقاط النظام و بالدعوة للجهاد ،وهذا ما اعتبرته السلطة آنذاك تهديد للنظام العام، و كنتيجة لذلك ألقت السلطة العسكرية القبض على قيادي الجبهة الاسلامية للإنقاذ موجهةً لهم تهمة التآمر و المساس بأمن الدولة بغرض الوصول إلى السلطة ، بعد هذه الأحداث المتعاقبة قامت السلطة بإحكام السيطرة على الوضع العام وفرضت بطريقة غير مباشرة على القيادة الجديدة منطق الدخول في الصف أو الحل النهائي للحزب لأنه يهدد الأمن العام، جاء هذا بعد مجموعة من المفاوضات بين السلطة والحزب الإسلامي ومشاورات بين مناضلي جبهة الإنقاذ في اطار ندوة وطنية عقدت بين 25 و26 جويلية 1991 انتهت باختيار قيادة جديدة دورها التحضير للانتخابات التشريعية القادمة ،في ذات الوقت كانت الحكومة بدورها تحضر للانتخابات القادمة من خلال إعادة صياغة قانون الانتخابات وتقسيم الدوائر الانتخابية، ومن ثم إلغاء حالة الحصار وبعد جملة من المشاورات، والنقاشات تم إعتماد نظام انتخابي جديد، هو نمط الاقتراع على الاسم الواحد الذي يُفضي إلى إعتماد الأغلبية المطلقة في دورين خلافا لاقتراح الحكومة الذي كان يحبذ نظام الاقتراع على القائمة الذي يفضي الى نظام التمثيل النسبي ؛ إنَّ اعتماد مثل هكذا نظام انتخابي وفي الظروف التي كانت سائدة في تلك المرحلة يؤكد نية تقاسم السلطة مع الأحزاب ذات التمثيل الأكبر ، لكن الميدان وانتخابات 26 ديسمبر 1991[xxvi] ستؤكد العكس حيث تحصلت الجبهة الاسلامية للإنقاذ على 188 مقعد نظير أكثر من 3 ملايين صوت مع أفضلية التنافس على 143 مقعد أخر في الدور الثاني في حين تحصلت جبهة القوى الاشتراكية على 25 مقعد و جبهة التحرير الوطني على 16 مقعد نظير مليون ونصف صوت بينما حصد الأحرار 3 مقاعد مع الاشارة أنَّ عدد المقاعد المتنافس عليها هو 430 مقعد و عليه تفتح هذه النتائج الباب أمام جبهة الإنقاذ لتعديل الدستور وغلق الحياة السياسية بإعادة إنتاج نظام الحزب الواحد وبعث الدولة الاسلامية التي طالما روج لها الخطاب السياسي للحزب، هذا الاحتمال أو الشك شكل القاعدة الأساس الذي اعتمدته زمرة من السلطة أو الجيش و جزء من المعارضة لوقف المسار الانتخابي حماية للديمقراطية ، وفي الوقت الذي كانت جبهة الإنقاذ تدعوا إلى التهدئة و الحوار وإمكانية اقتسام السلطة مع أحزاب أخرى داخل المجلس الشعبي الوطن،ي كان تاريخ 11 جانفي 1992 بداية لسلسلة من القرارات التي قادت البلاد نحو حرب أهلية غير معلنه فبعد إقالة أو استقالة رئيس الجمهورية دخلت الجزائر في أزمة دستورية ومؤسساتية مفتعلة[xxvii] وتسلسلت الأحداث بإلغاء

الدور الثاني للانتخابات ثم بإعلان حالة الطوارئ وكل هذا من طرف مؤسسة(المجلس الأعلى للأمن) غير مؤهلة دستوريا للقيام بذلك ، تم اعقب ذلك حل الجبهة الاسلامية للإنقاذ والشروع في حملة اعتقالات في صفوف مناضلي الحزب الإسلامي ثم بداية مسلسل العنف الدموي الذي عاشته الجزائر لمدة تتجاوز العشر سنوات ؛ تخللت هذه المرحلة محاولات للعودة الى الشرعية الانتخابية عن طريق الحوار ثم بواسطة الانتخابات وصولا إلى سياسة الوئام المدني والمصالحة الوطنية، الأكيد أنَّ الضحية الأولى لهذه الأحداث المتتالية كان المواطنة والديمقراطية وألاف الضحايا من المدنيين، و حسب بعض الإحصائيات أكثر من 200 ألف ضحية و عدد هائل من المفقودين، نهيك عن المشاكل الاجتماعية الناجمة عن أثار العشرية السوداء.

ج. تداعيات الازمة الاقتصادية

لقد فرضت الأزمة الاقتصادية التي دخل فيها النظام واقع جديد حاولت السلطة الحاكمة تجنبه لكنها كانت مرغمة في النهاية على الدخول في مفاوضات مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية قصد إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني والذي يعتبر معضلة حقيقة بالنسبة للنظام الجزائري سيما أنه يمس بالسيادة الوطنية ، تماشيا مع ذلك اتخذت جملة من التدابير الإجرائية لمعالجة العجز في الميزانية من خلال خلق ضرائب لم تكن موجودة من قبل كقسيمة السيارات أو الضريبة على القيمة المضافة بداية من العام 1995 ، و في نفس السياق تقريبا عممت الجباية على بعض المواد و بعض المؤسسات، كما تقرر إلغاء المفاضلة بين القطاع العام و القطاع الخاص و رفع الدعم على بعض المواد الأساسية، في نفس الوقت حاولت السلطة الحفاظ على مكانتها بالاعتماد على انفتاح اقتصادي خصوصي لا يثقل كاهل المواطن ، وكان النظام الجزائري يراهن على انتعاش السوق العالمية و ارتفاع أسعار البترول متناسيا او متجاهلا عبء المديونية مع غياب اقتصاد وطني إنتاجي ومؤسسات وطنية تنافسية ، لم تكن الحلول والتدابير التي اتخذت مع بداية التسعينات كفيلة لوحدها بأن تغطي العجز الكبير الذي كان يعاني منه الاقتصاد الوطني، ويبدو أنَّ تداعيات الأزمة السياسية التي بدأت سنة 1993 زادت من متاعب اقتصاد وطني هش و دفعته في النهاية الى إعادة جدولة الديون الخارجية برعاية صندوق النقد الدولي وكانت سنة 1994 بداية للمفاوضات مع ناديا باريس ولندن حول إعادة جدولة الدين ، و كانت هذه الاتفاقيات مشروطة بتخلي السلطة العمومية عن دورها المحوري في الاقتصاد الوطني سيما فيما يتعلق بالدعم المباشر و الغير مباشر لأسعار بعض المواد الضرورية، أو فيما يتعلق بتحرير الأسعار، و التعريفة الجمركية و خوصصة المؤسسات العمومية[xxviii] من خلال الامر95 /22، و كان الهدف من هذه الاتفاقيات تحقيق معدل نمو يتراوح بين 3 و 6٪ على المدى القريب او المتوسط ، و تخفيض معدل التضخم ، وترمي هذه الإجراءات الى تخفيف أو تقليص الأعباء المالية المترتبة عن نقص الفعالية الاقتصادية لبعض المؤسسات العمومية من خلال 3 خيارات أساسية هي التشجيع على التقاعد المسبق، أو الخروج الإرادي مقابل مبلغ مالي ، أو التسريح النهائي بسبب العجز المالي.[xxix]

إنَّ سياسة الخصخصة[xxx] التي فرضها نظام اقتصاد السوق مست ما يتجاوز 800 مؤسسة عمومية حتى سنة 1998 ، في حين بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى غاية العام2009 ، 455398[xxxi] وهي مؤسسات خاصة تنشط الصناعات الغذائية و قطاع التجارة الخارجية ، الحقيقة الاقتصادية بالنسبة لهذه المؤسسات الخاصة و العاملة في قطاع الاستيراد أنها عبء على الاقتصاد الوطني أكثر من كونها احد دعائمه لأنها تساهم في ارتفاع فاتورة الاستهلاك و يمكن القول أن أغلبيتها زالت بفعل الإجراءات الجديدة التي اتخذتها الحكومة اتجاه المستوردين والتوطين البنكي.

أما عن الإصلاح الاقتصادي بالجزائر سعت السلطات العمومية بداية من العام 1994 الى تقليص الانفاق

الحكومي تماشيا مع التوصيات التي فرضها صندوق النقد الدولي و جاء ذلك من خلال تخفيض كتلة الأجور و رفع الدعم، ستساهم هذه السياسة في دفع معدل نمو إيجابي لكنها في الوقت ذاته ستكون ذات انعكاسات عكسية على المستوى الاجتماعي، و الاقتصادي[xxxii] بـ ارتفاع نسبة البطالة الى 29 % سنة 2000 ،زيادة ظاهرة التسرب المدرسي حوالي 600 ألف تلميذ سنويا، انتشار التشغيل الغير رسمي، تزايد حدة الفقر و انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين.

لقد كانت الإصلاحات التي رافقت الأزمة الأمنية والاقتصادية في الجزائر ذات دور في إعطاء توازن للاقتصاد الكلي لكن على حساب فئات اجتماعية و على حساب بعض المؤسسات الخاصة و العمومية التي وجدت نفسها بعد تخفيض التعريفة الجمركية في منافسة كبيرة مع منتوجات أجنبية تفوقها جودة و بأقل تكلفة ، و أُرغم بعضها على إعلان الإفلاس وتوقيف النشاط.

د. عودة الأمن و انعكاساته على الوضع السياسي و الاقتصادي:

لقد كان لسياسة الوئام المدني ثم ميثاق الأمن والمصالحة دورا أساسيا في خروج الجزائر من الأزمة الأمنية التي كانت تعيشها فبعد سلسلة من المفاوضات استطاع صانعوا القرار في الجزائر الوصول الى حل لمعضلة توقيف المسار الانتخابي والحرب الأهلية الغير معلنة التي عرفتها الجزائر منذ ربيع 1992 فكان قانون الوئام المدني بداية لها ثم قانون المصالحة الوطنية عقد جديد يفتح الباب لحياة أفضل بالنسبة للجزائريين، فافي رأي الكثيرين ميثاق السلم والمصالحة يدخل ضمن إعادة هيكلة الحقل السياسي و تنظيم السلطة و تمهيد لتعديل دستوري، في نفس الوقت ترى دراسات أخرى أنَّ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية يمكن اعتباره محاولة لطمس الذاكرة بمنع واجب الحقيقة و الإنصاف و العدالة بالنسبة لضحايا المأساة الوطنية و ذلك بطي صفحة الماضي[xxxiii] في النهاية جاء الاستفتاء حول ميثاق السلم والمصالحة الوطنية و أرقامه في صالح رئيس الجمهورية حيث ساهمت هذه الاخيرة* في تقوية الرئيس ضد خصومه، ومنحته الفرصة لإعادة رسم معالم النظام السياسي الجزائري، من خلال التعديل الدستوري لعام 2008[xxxiv]، و الذي أهم ما ورد فيه تعديل المادة 74 و الفقرة المتعلقة بتحديد العهدات الرئاسية حيت عوض بالفقرة "**يمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية**" دون تحديد العدد ، كما استحدث التعديل الدستوري منصب الوزير الاول بدل رئيس الحكومة من خلال تعديل المادة 79 من الدستور؛ بالإضافة الى نقاط اخرى منها المادة 31 مكرر المتعلقة بالمناصفة ،لكن محور التعديل كان التحضير للعهدة الثالثة التي أرادها الرئيس و الأحزاب و التنظيمات الموالية استكمال لورشة الإصلاحات التي بدأها الرئيس في عام 1999.

أما اقتصاديا فقد ساهمت الألفية الجديدة في ارتفاع محسوس في عوائد النفط من خلال انتعاش السوق النفطية ، ويمكن القول ان الرئيس الجديد كان محظوظ ، لان عوائد النفط ستكون السبب المباشر في تبني توجه اقتصادي جديد قديم ، من خلال ثلاثة برامج تنموية و بأغلفة مالية كبير تدخل ضمن **إستراتيجية دعم النمو** و هي على التوالي :

- **مشروع الإنعاش الاقتصادي** الذي يمتد من 2001 الى 2004 خصص له 7 ملايير دولار وكان الهدف منه إعادة بعث الاقتصاد الوطني بـ تشجيع الاستثمار و تزويد الدولة ببنى قاعدية جديدة أو حديثة.
- **برنامج دعم النمو الاقتصادي** 2005- 2009 بغلاف مالي مقدر بـ 114 مليار دولار مس هذا البرنامج قطاعات عديدة منها، الإسكان و الأشغال العمومية و الزراعة بالإضافة الى دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،عرفت هذه المرحلة تراجع في مستويات البطالة.

- **برنامج توطيد النمو** 2010-2014 خصص لهذا البرنامج الجديد غلاف مالي قدر بـ 286 مليار دولار ،يهدف هذا البرنامج الى استكمال المشاريع و يمس بدوره كل القطاعات.

يضاف الى هذا النفقات العمومية و نفقات الاستيراد التي تقدر على الأقل بـ 60 مليار دولار سنويا، دون الحديث عن الاختلاسات التي تكلمت عنها الصحافة و عن فضائح بعض الإنجازات و الرشاوي التي رافقت بعض المشاريع التنموية و مسح ديون الفلاحين و مشاريع تشغيل الشباب.

❖ خلاصة واستنتاجات :

تذهب نظرية التنمية الى القول بأنَّ توسيع التصنيع والتحديث وزيادة التعليم وارتفاع مستوياته بالإضافة الى زيادة نسبة التحضر أو التمدن يساهم في انتشار الطبقة الوسطى من جهة، وفي انتشار القيم الديمقراطية من جهة أخرى، الأكيد في كل هذا أنَّ الوضع بالجزائر من خلال بعض المؤشرات يوحي بأنَّ العملية التحولية موجودة وترتبط طرديا أو عكسيا بـ السياسات التنموية المطبقة من جهة و التغير الاجتماعي الذي مس المجتمع والجزائري من جهة أخرى.

☜ لقد كان لتبني سياسات اقتصاد السوق انعكاسات على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي كما رأينا كما كان لتدخل الدولة في العملية التنموية دورا في إعادة رسم معالم البنية المجتمعية و يبدو أنَّ البنية الديمغرافية كانت ذات تأثير بارز يتجلى في مجموعة من المؤشرات أهمها ظاهرة **النمو الديمغرافي** وتطور هرم الأعمار و في **ظاهرة "التحضر" urbanisation** على حساب الأرياف و لهذه المؤشرات انعكاسات على المستوى الاجتماعي و السياسي، فحسب الإحصائيات الأخيرة بلغ عدد الجزائريون حوالي 41 مليون نسمة وهذا يفرض على النظام الجزائري تلبية مطالب السكان المختلفة من سكن ، و رعاية صحية و تعليم بالإضافة الى توفير مناصب شغل؛ إنَّ النمو الديمغرافي الحالي في الجزائر لا يعكس طبيعة المجتمع و تقاليده ، فإذا نظرنا الى المجتمع من زاوية الدين و التقاليد فإنَّ انجاب أكبر عدد من الأطفال واجب ديني و تفاخر قبلي عشائري، لكن اذا نظرنا إليه من زاوية الواقع الاقتصادي الاجتماعي وجدنا أنَّ معدل النمو الطبيعي في تراجع، وهذا بسبب تراجع سن الزواج ، وبسبب العزوف عن إنجاب أكثر من ثلاثة أولاد، و بشكل خاص في المناطق الحضرية، و لدى الفئات المتعلمة من النساء، و هذا مؤشر في الواقع يؤكد تبني الطرح الذي تقدمه نظرية الانتقال الديمغرافي[xxxv] و هو بلوغ المجتمع لمرحلته الثالثة من التطور الاجتماعي و التي ينخفض فيها معدل الخصوبة نتيجة للتحولات الاجتماعية التي تعرفها الحياة و بشكل خاص العنصر النسوي الذي يخرج للعمل بسبب الارتفاع في معدلات الفقر والبطالة. أما فيما يتعلق بدينامية المجتمع فقد ساهمت مشاريع التنمية في إحداث تحولات عميقة في تركيبة المجتمع وذلك من خلال ظاهرة النزوح أو الهجرة من الأرياف نحو المدن ، و تضع ظاهرة النزوح نحو المدن الكبرى الدولة أمام تحديات تنموية كبيرة، فهي مطالبة بـ توفير سكنات لهذا الكم الهائل المتوافد نحو المدن من جهة، كما أنها مطالبة بوقف ظاهرة النزوح الريفي بـ إحداث تنمية داخل المناطق الريفية من جهة أخرى، النتيجة النهائية لظاهرة النزوح والتنمية المحلية التي قامت بها الدولة في المناطق الداخلية هو تنامي ظاهرة التحضر، حيث بلغت نسبة القاطنين في المناطق الحضرية ما يقارب 70 % في الجزائر سنة 2014 ، و ترجح بعض الدراسات أنَّ هذه النسبة تتجه نحو الارتفاع نتيجة التحولات التي تعرفها الحياة الاجتماعية والميل نحو الفردانية و انكسار أنموذج العائلة الموسعة، وسياسة ترقية بعض المدن في اطار التنمية المحلية.

☜ لقد أعطت الدولة أهمية بالغة لسلك التعليم و هو حال جميع الدول الساعية الى إحداث تنمية ، لكن

ما يلاحظ هو أنَّ البرامج التعليمية تعيش إشكالا حقيقيا من خلال محاولات التوفيق في الكثير من الأحيان بين الخصوصيات الاجتماعية و ما يفترض أن يكون عليه التعليم، خصصت الدولة ميزانية كبيرة للتعليم والتكوين حيث تقدر ب 7.5 % من إجمالي الناتج الخام[xxxvi] إذ يبلغ عدد الطلبة حوالي 9.2 مليون في جميع الأطوار التعليمية هذه الأرقام، وان كانت توحي في الواقع بالزيادة الكمية للطلبة ، فإنها من جهة أخرى تصطدم مع أرقام موازية فافي الجزائر 30 % من التلاميذ لا يتجاوزون عتبة شهادة التعليم المتوسط، وحوالي 40 % من إجمالي 1.3 مليون طالب لا يدخلون الجامعة، و عليه لغة الأرقام لا يجب أن تحجب علينا حجم النقائص التي يعاني منها التعليم في الجزائر حيث تبين مختلف الإحصائيات المتعلقة بالتعليم وجود ظاهرتا التسرب المدرسي و الإخفاق المدرسي، كما تؤكد التجربة والواقع قصور في نوعية التكوين الذي يتحصل عليه الطلبة في مختلف الأطوار التعليمية بما في ذلك الجامعة ،وحسب دراسات أخرى فإنَّ الدولة من خلال إرادوية سياسية كمية ترمي الى دخول أكبر عدد من الطلبة الى الجامعة تساهم في تدني مستوى التعليم العالي [xxxvii].

- إنَّ التنمية الاقتصادية التي كان يفترض فيها خلق مجموعات إجتماعية متقاربة من الناحية السوسيواقتصادية فشلت في تحقيق ذلك لان واقع التنمية اليوم في الجزائر يوضح تذبذب في تقسيم الثروة و هذا ما يعرقل عملية الدمقرطة، فالثروة تتقاسمها كمبرادورية اقتصادية تجارية وسياسية، ولا تظهر أثارها بشكل كبير ومباشر على الفئات العريضة المكونة للمجتمع و التي تعيش وضع هش أو يقترب منه، و تتجلى معالم هذه الهشاشة في عدة مظاهر من بينها تراجع سن الزواج ، العنوسة و البطالة، تراجع في نسبة الخصوبة بسبب تغير نمط الحياة بالنسبة للعنصر النسوي الذي أصبح يفضل المسار المهني على حساب الحياة الزوجية [xxxviii]، كما تتجلى في ظاهرة الاحتجاجات المختلفة والتي تطالب بتحسين الأوضاع المهنية أو المعيشية لبعض الفئات المكونة للمجتمع.
- إنَّ المشروع التنموي بحلته التحررية لا يزال رهين الريع البترولي والاقتصاد التوزيعي ، و التحول نحو اقتصاد السوق لم يغير الكثير في التوجه السياسي للمقررين من خلال السياسة التدخلية للدولة في العملية التنموية والتي يمكن القول أنها تكبح عملية التنمية أكثر من المساهمة في استقرارها، هذه السياسة التدخلية الموجودة في كل دول العالم اليوم تهدف لخدمة التنمية و استقرارها من خلال دعم بعض القطاعات في الدولة بغرض تحقيق نوع من العدالة المجتمعية ،بخلاف هذا التوجه العالمي تتخذ السياسة التدخلية في الجزائر سيرورة تهدف الى بناء نوع العدالة الغير عادلة، ويتسبب ذلك في أزمات سوسيو سياسية من شأنها تهديد مسار الدمقرطة ، فالإرادوية السياسية الحاضرة بقوة تحجب معالم سياسة إقتصادية واضحة المعالم على المدى البعيد، وتنتج في الواقع العملي سياسات اقتصادية تتكيف مع معطيات خارجية ترتبط أساسا بالأسواق الخارجية سيما سوق النفط ، بالإضافة إلى المعطى الداخلي و الذي تحركه قوى التغير الاجتماعي ومخرجات التنمية في الجزائر، و في هذه الحالة يلعب الاقتصاد التوزيعي دورا في كبح الحركات الاحتجاجية التي حسب طرح **روبرت دال** تدعم الديمقراطية و تساهم في تعميمها لتصبح القاعدة التي يحتكم اليها الجميع ؛ وبهذا يمكن اعتبار يعتبر الاقتصاد التوزيعي احد اهم العراقيل التي تحول دون الترسيخ الديمقراطي فهو وسيلة يتم من خلالها استرضاء مجموعات على حساب مجموعات من خلال السياسات الاجتماعية أحيانا و من خلال التنازل عن الصرامة القانونية في معاقبة الفساد بشكل عام أحيانا أخرى.
- إنَّ المعادلة التنموية التي تربط التنمية بالديمقراطية من خلال الدور الذي تلعبه التنمية في ظهور طبقة وسطى كبيرة و فئة اجتماعية ذات تأهيل علمي عالي ، تجد في المشروع التنموي

الجزائري بعض النتائج التي لا تؤهل الطبقة الوسطى و المتعلمة للعب أي دور في عملية التحول الديمقراطي، فبمعطيات اليوم الطبقة الوسطى ليست بالحجم الكبير الذي يفترض أنْ تبلغه بعد اكثر من خمسون سنة تنمية، لان أثار التنمية ليست ظاهرة بالشكل الذي يخلق نوع من الرفاه الذي يسمح للفئات الاجتماعية المنتمية الى الطبقة الوسطى من بلوغ نوع من الوعي السياسي ، فالانعكاسات المترتبة على الإصلاح الاقتصادي والاقتصاد التوزيعي جعلت هذه الطبقة سجينة جملة من المشاكل الاجتماعية كالإسكان، و انهيار القدرة الشرائية ، و غياب الأمن و انتشار الجريمة و هذه أمور تقلص من حجم الانخراط في الحياة السياسية البناءة و تصبح الطبقات الاجتماعية الوسطى ناقدة و فقط للسلطة ، وهذا ما يجعلها تنفر من السياسة لان همها الوحيد هو البحث عن حلول لهذه المشاكل الاجتماعية.

☜ في النهاية يمكن القول ان عملية التنمية ذات بعد مركزي في سيرورة الدمقرطة في الجزائر وانها إن لم تصنع لنا ديمقراطية راسخة إلا أنها تخلق لنا فواعل جديدة باستمرار تغذي المطلب الديمقراطي، وتدعم المسار الديمقراطي ايجابيا او سلبيا.

❖ قائمة المراجع و الهوامش

[i] - Guénard Florent, « La promotion de la démocratie : une impasse théorique ? », **Esprit**, 2008/1 Janvier, p. 121-135. P129

[ii]-انظر : باريجنتون مور ، **الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية اللورد والفلاح في صنع العالم الحديث**، ترجمة: أحمد محمود، بيروت: المنظمة العربية للترجمة 2008،.

[iii] -DAVID NAVILLE, « **TRANSITION ET PROCESSUS DÉMOCRATIQUE AU PARAGUAY, LA SOCIÉTÉ CIVILE DANS UNE IMPASSE** »,(MÉMOIRE PRÉSENTÉ COMME EXIGENCE PARTIELLE DE LA MAÎTRISE EN SCIENCE POLITIQUE, UNIVERSITÉ DU QUÉBEC À MONTRÉAL, 2007).p16

[iv]- فرانسيس فوكوياما ، **النظام السياسي والانحطاط السياسي من الثورة الصناعية إلى عولمة الديمقراطية**، ترجمة : معين الإمام و مجاب الإمام ، قطر: منتدى العلاقات العربية ، 2016. ص 521.

[v]- غيورغ سورنسن ، **الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيرورات و المأمول في عالم متغير**، ترجمة: عفاف البطانية، بيروت : المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ، 2015. ص 57.

[vi]- حول هذا الموضوع انظر :صامويل هنتجتون ، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة** ، ترجمة : سمية فلوّ عبود ، لبنان: درا الساقي 1993. ص 69،70،71.

[vii]- علي عبد اللطيف أحميدة و أخرون ، **ما بعد القومية والاستعمار في المغرب العربي التاريخ والثقافة والسياسة**، ترجمة : جمعة عمر بوكليب، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014. ص 188،189.

[viii]- برتران بديع، **زمن المذلولين باثولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة: جان ماجد جبور، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015. ص 154.

[ix] -Jean-François JAMET, L'impact de la hausse des prix du pétrole sur la croissance de la zone euro, **La Fondation Robert Schuman question d'europe**,n°85, janvier 2008. https://www.robert-schuman.eu/fr/doc/questions-d-europe/qe-85-fr.pdf

[x] -Georges Mutin, « **Le contexte économique et social de la crise algérienne. La crise algérienne : enjeux et évolution** » , **Mario Melle éditions**, 17 p, 1997. https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00361566

[*] - ارتفعت فاتورة المديونية من 18.5 مليار في 1985 الى 26.775 مليار دولار في العام 1988.

[xi] -Julien Rocherieux, « L'évolution de l'Algérie depuis l'indépendance », **Sud/Nord** ,2001/1 (no 14), p. 27-50. p35.

[xii]- روبرت غيلبين ، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية** ، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث والنشر، الإمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث والنشر، 2004. ص 72.

[xiii] -Julien Rocherieux, **opcit**. P 36.

[xiv]- للحصول على المعلومات و تحميل المنشورات المتعلقة بالتطور الديمغرافي في الجزائر يمكن الرجوع الى الموقع الديوان الوطني للإحصائيات http://www.ons.dz/-ديموغرافيا-.html

[xv] -moussa Zouaoui , « **L'impact de l'action de l'état sur le développement économique en Algérie 1962 -2000 »**, thèse présentée en vue d'obtenir le diplôme de Doctorat d'état en sciences économiques, (université Mentouri- CONSTANTINE, faculté des sciences économiques et des sciences de gestion).p 151.

[xvi] - هواري عامر، و قاسم حيزية ، « السياسات الإقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها » **الملتقى الوطني حول**: "السياسات الاقتصادية الراهنة في الجزائر الواقع و التحديات ، جامعة سوق أهراس، 2013.

[xvii]-شارلز تيللي ، **الديمقراطية**، ترجمة: محمد فاضل طباخ، لبنان: المنظمة العربية للترجمة ، 2010. ص 341

[xviii]-فلة بن جيلالي ، «**ظاهرة النزعة البربرية في الجزائر من الحركة الوطنية حتى التعددية الحزبية**» ،(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، فرع التنظيم السياسي و الإداري ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2002).ص 71،72.

[xix] Djilali Hadjadj, « Violence et corruption : cas de l'Algérie », *Bulletin de l'APAD* [En ligne], 25 | 2003, mis en ligne le 15 juin 2007, http://apad.revues.org/203. P4

[xx] - Hachemaoui M., « Permanences du jeu politique en Algérie », *politique étrangère* 2009/02-2009/2, Eté, p. 309-321.p315.

[xxi] - Lahouari Addi. « L'islam politique et la démocratie. Le cas algérien ». **Hérodote - Revue de géographie et de géopolitique**, Elsevier Masson/La Découverte, 1995, pp.65-80. https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00398840/document

[xxii]- حيدر إبراهيم علي ، **التيارات الاسلامية وقضية الديمقراطية** ، ط2 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،1999. ص 261.

[*]- يقصد بمزدوج في هذه السياق النشاط الرسمي و الغير رسمي للحركة الاسلامية في الجزائر

[xxiii]- حيدر علي إبراهيم، **نفس المرجع السابق الذكر**. ص261

[xxiv] - Edouard VAN BUU , « **CHRONIQUE JURIDIQUE ET RUBRIQUE LÉGISLATIVE ALGÉRIE**. » **Annuaire de l'Afrique du Nord**. tome XXX. 1991, CNRS Editions. pp 645-678. P 656.

[xxv] Benjamin Stora , **la guerre invisible l'Algérie des années 90** ,paris : presse de science po ;2001.p16.

[xxvi] - Rouzeik Fawzi. « Algérie 1990-1993 : la démocratie confisquée ? ». In: **Revue du monde musulman et de la Méditerranée**, n°65, 1992. L'Algérie incertaine. pp. 29-60.p43 http://www.persee.fr/doc/remmm_0997-1327_1992_num_65_1_1554

[xxvii]- السعيد بوشعير ، **النظام السياسي الجزائري دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستوري 1989** ، ج2 ،ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2013. ص170

[xxviii] - Hamamda Mohamed Tahar, « Privatisation des entreprises publiques en Algérie »,**Géoéconomie** 2011/1 (n° 56), p. 133-157.

[xxix] -Rachid Boudjema, « Algérie : chronique d'un ajustement structurel » , **revue d'économie et statistique appliquées ,** N°06,mai 2006 , Revue publié par l' I.N.P.S Alger , P 55,56.

[xxx]- Ahmed Aghrout, redha bougherira, **Algeria in transition reform and development prospect**, USA and Canada: ROUTLEDGE CURZON,2004. P 128.

[xxxi]- منير نويري ، ابراهيم لجلط ، **المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واشكالية التصدير خارج المحروقات** ، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية. تاريخ الاطلاع على الموقع ديسمبر 2014. http://labocolloque5.voila.net/04ibrahimladjelat07.pdf

[xxxii] - Georges Mutin, **opcit.**

[xxxiii] - Luis Martinez , « **Algérie : les illusions de la richesse pétrolière »,** Les Etudes du CERI - n° 168 - septembre 2010. p20

[*]- صوت عليه الشعب بنسبة 97.36 ٪ و نسبة مشاركة قدرت بـ 79.49٪

[xxxiv]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008، **قانون**

رقم 08-19 مؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1429 الموافق 15 نوفمبر سنة 2008، يتضمن التعديل الدستوري.

[xxxv]- نور الدين عيساني ،« ظاهرة شيخوخة السكان في الجزائر وعوامل تطورها » ،**مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية** ، العدد 19 جوان 2015.

[xxxvi] -UNICEF, TOUS À L'ÉCOLE, **ALGÉRIE** unissons-nous pour les enfants RAPPORT NATIONAL SUR LES ENFANTS NON SCOLARISÉS ,OCTOBRE 2014. **http://allinschool.org/wp-content/uploads/2015/04/Algeria_Full-report_Fr.pdf**

[xxxvii] -Djamel Guerid **, l'exception algérienne la modernisation a l'épreuve de la société**, Alger : Casbah Edition , 2007.p 289.

[xxxviii] - Lamia Benhabib , « Chômage des jeunes et inégalités d'insertion sur le marché du travail algérien : analyses Multidimensionnelles et expérimentation ».(Thèse de doctorat En vue de l'obtention du grade de : **DOCTEURE DE L'UNIVERSITÉ PARIS-EST** Discipline : **Sciences Économiques 2017, université de Paris -EST) p 53,54.**